

AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

B.P.: 3243, Addis Abéba, Ethiopie Tél.: (251-1) 51 38 22 Fax: (251-1) 51 93 21
Email: oau-ews@telecom.net.et

مجلس السلم والأمن
الاجتماع السابع والثمانون
13 أغسطس 2007 - أديس أبابا، إثيوبيا

PSC/PR/2(LXXXVII)

الأصل: فرنسي

تقرير رئيس المفوضية
عن الوضع في جزر القمر

تقرير رئيس المفوضية عن الوضع في جزر القمر

أولا - مقدمة

1. خلال اجتماعه الرابع والخمسين المنعقد في 31 يوليو 2007، فإن مجلس السلم والأمن، بعد التذكير بمقرره PSC/MIN/Comm.1(LXXXVII) الصادر عن اجتماعه السابع والسبعين المنعقد في دوربان (جنوب إفريقيا) بتاريخ 9 مايو 2007 والذي أذن بنشر بعثة المساعدة الانتخابية والأمنية للاتحاد الإفريقي في جزر القمر لفترة أولية تمتد من 13 مايو إلى 31 يوليو 2007، قرر تمديد تفويض بعثة المساعدة الانتخابية والأمنية للاتحاد الإفريقي في جزر القمر لفترة إضافية مدتها شهر واحد، حتى 31 أغسطس 2007. فضلا عن ذلك، قرر المجلس معاودة الاجتماع بأقرب ما يمكن لبحث الوضع في جزيرة أنجوان القمرية على أساس التقرير الذي سيقدمه رئيس المفوضية بعد التشاور مع بلدان المنطقة.
2. تم تقديم هذا التقرير عملا بهذا المقرر، على أن يستعرض تطورات الوضع في جزر القمر منذ الاجتماع السابع والسبعين للمجلس.

ثانيا - التذكير بسياق ونتائج الاجتماع السابع والسبعين للمجلس

3. بحث مجلس السلم والأمن الوضع في جزر القمر خلال اجتماعه السابع والسبعين في سياق كان يتسم بالتوتر الشديد في الأرخبيل حيث قام، على وجه الخصوص، رجال الدرك في جزيرة أنجوان باستخدام أسلحة حربية في 2 مايو 2007 ضد مقار رئاسة الاتحاد في أنجوان وضد عناصر الجيش القمري المترابطة في الجزيرة. وقد أسفرت هذه الأحداث عن مقتل جنديين وجرح أو اعتقال عدد آخر. وقد شكل هذا الهجوم الذي كان موضع إدانتى الشديدة تدهورا حقيقيا في العلاقات بين حكومة الاتحاد وسلطات جزيرة أنجوان المتمتعة بالحكم الذاتي.
4. يجدر بالذكر هنا أن انتخاب الرئيس الجديد لاتحاد جزر القمر، أحمد عبد الله محمد سامبي في مايو 2006 كان قد بعث على الأمل في إمكانية تحسن العلاقات بين السلطة التنفيذية الاتحادية والسلطات التنفيذية للجزر المتمتعة بالحكم الذاتي بشكل ملحوظ عبر إرساء الحوار الدائم بين الكيانات القمرية. وكان ما عزز هذا الأمل هو تعيين منسق للعمل الحكومي في أنجوان وصدور القوانين الأساسية حول الصلاحيات الدستورية التي يجب تقاسمها، بتاريخ 7 سبتمبر 2006 وتوقيع مراسيم التنفيذ ذات الصلة فضلا عن إنشاء لجنة قمرية مشتركة مكلفة ببحث طرق تنفيذها.
5. غير أن هذه التدابير لم تمكن من كسر المأزق الناجم عن الخلاف القائم بين السلطة التنفيذية للاتحاد والسلطات التنفيذية للجزر المتمتعة بالحكم الذاتي بشأن تقاسم الصلاحيات الدستورية بين كافة الكيانات القمرية. ويشمل هذا الخلاف أساسا المسائل الأمنية، لاسيما نوع الأسلحة والقوام العددي لقوات الأمن الداخلي ومهامها فضلا عن وضع المؤسسات الحكومية والنظام القضائي ووضع القضاة (يتعلق الخلاف هنا بصلاحيات رئيس الدولة

لتعيين القضاة وتحديد الدوائر القضائية). وبالفعل، لم يتم إحراز أي تقدم يذكر على درب إعادة دمج جزيرة أنجوان المتمتعة بالحكم الذاتي في الكيان القمري الجديد علما أن السلطة العسكرية والإدارية والمؤسسية للاتحاد لم يتم حتى الآن إعادة نشرها في الجزيرة. أدى هذا الوضع إلى ظهور مطالب انفصالية في الجزر الأخرى المتمتعة بالحكم الذاتي، لاسيما في جزيرة القمر الكبرى.

6. أحيطت الدورة العادية الثامنة لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات، المنعقدة بأديس أبابا في يناير 2007 بهذا القرار. وقد أكد المؤتمر على الحاجة الملحة للأطراف القمرية إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لتعزيز عملية المصالحة في بلدها وطلب من المجلس بحث إمكانية نشر بعثة في الأرخبيل تسهم في تهيئة البيئة الأمنية الملائمة أثناء الانتخابات الرئاسية المقبلة في الجزر المتمتعة بالحكم الذاتي، التي كان من المقرر إجراؤها يومي 10 و 24 يونيو 2007 والقيام بأنشطة أخرى ذات صلة.

7. من جانبي وسعيا لمساعدة اللجنة القمرية المشتركة التي تم إنشاؤها لحل مشكلة تقاسم الصلاحيات بين الكيانات القمرية، قمتُ في يناير 2007 بإيفاد مبعوثي الخاص لجزر القمر، فرانسيسكو ماديرا إلى الأرخبيل للتباحث مع السلطات القمرية والأطراف المعنية الأخرى بشأن السبل والوسائل الكفيلة بتجاوز الصعوبات التي تعرقل عملية المصالحة. وبالتالي، كان الهدف من هذه الزيارة تسهيل إجراء انتخابات رؤساء الجزر، التي كانت مقررة في 10 يونيو بالنسبة للجولة الأولى و 24 يونيو بالنسبة للجولة الثانية. وتجدر الإشارة إلى أنه بطلب من الاتحاد الإفريقي، شارك خبراء من المنظمة الدولية للفرانكوفونية وجامعة الدول العربية في هذه البعثة.

8. في أواسط يناير 2007، اعتمدت الجمعية الوطنية للاتحاد بالإجماع قانونا يطالب المرشحين لرئاسة الجزر المتمتعة بالحكم الذاتي بالتخلي عن مناصبهم الرسمية قبل موعد الاقتراع بثلاثة أشهر. وبعد ذلك، ولاحقا، ردت المحكمة الدستورية هذا القانون لتعارضه مع الدستور وذلك بناء على طعن تقدم به رؤساء الجزر المتمتعة بالحكم الذاتي. في 26 أبريل 2007، أصدرت المحكمة الدستورية، بناء على طلب، قرارا يقضي بإثبات انتهاء ولاية رئيس جزيرة أنجوان المتمتعة بالحكم الذاتي منذ 14 أبريل 2007 وبأن على رئيس الاتحاد، بصفته رمز الوحدة الوطنية، أن يضطلع بدوره كحكم ومنظم للسير المؤسسات. وبناء على هذا القرار، عين رئيس الاتحاد رئيسا مؤقتا في أنجوان حتى إجراء الانتخابات الرئاسية. وردا على هذا القرار، تقدمت السلطات الأنجوانية إلى المحكمة الدستورية، بدعم من رئيس انغازيجا المنتهية ولايته، بطعن بمرسم رئيس الاتحاد بحجة تعارضه مع الدستور. وقد أثبتت المحكمة الدستورية شرعية الطعن الذي تقدمت به السلطات الأنجوانية. وقد شهدت العلاقات بين الاتحاد والسلطات في أنجوان مزيدا من التدهور أدى إلى الهجوم المذكور أعلاه، بعد أن قرر رئيس الاتحاد الاستيلاء على وزارات الداخلية والمالية والتعليم في الجزيرة المتمتعة بالحكم الذاتي.

9. في هذا السياق، عقد المجلس اجتماعا في دوربان استجابة لطلب من رئيس اتحاد جزر القمر الذي كان قد وجه إليّ عدة رسائل لفت فيها انتباهي إلى الوضع السائد في أنجوان وطلب نشر قوة للاتحاد الإفريقي تتولى مهمة جمع الأسلحة الثقيلة التي تمتلكها القوات

الأجوانية انتهاكا لدستور الاتحاد وقانون الأمن الداخلي وكذلك تهيئة الظروف الأمنية اللازمة لإجراء انتخابات رئاسية حرة وشفافة وعادلة في الجزر المتمتعة بالحكم الذاتي. إن المجلس، في البيان الصادر عن هذا الاجتماع:

- أ. أعرب عن قلقه إزاء الوضع في جزر القمر وأدان بقوة الهجمات التي نفذتها عناصر الدرك في أنجوان ضد الجيش الوطني القمري وكذلك أعمال المضايقة التي نفذت في الجزيرة.
- ب. دعا إلى الاحترام الدقيق لدستور اتحاد جزر القمر وغيره من النصوص الأساسية التي تحكم سير الاتحاد وكذلك سلطة الحكومة المركزية.
- ج. أذن لي بأن أقوم، ردا على طلب الحكومة القمرية، باتخاذ التدابير الضرورية من أجل تقديم المساعدة الأمنية المطلوبة لتسهيل سير انتخابات رؤساء الجزر المتمتعة بالحكم الذاتي وطلب منّي، في هذا الصدد وبالتعاون الوثيق مع رئيس اللجنة الوزارية حول جزر القمر، استكمال الإجراءات المتعلقة بتشكيل بعثة المساعدة الانتخابية والأمنية المرتقبة ونشرها بأسرع ما يمكن.
- د. قرر نشر بعثة المساعدة الانتخابية والأمنية التي ستتكون من عنصرين عسكري وشرطي مدني لفترة أولية تمتد من 13 مايو إلى 31 يوليو 2007 على أن تناط بها المهام التالية:

- مساعدة قوات الأمن القمرية على تهيئة بيئة آمنة ومستقرة ومناسبة لإجراء انتخابات حرة وعادلة وشفافة لرؤساء الجزر.
- الإشراف على قوات الأمن القمرية والتأكد من أنها تضطلع بالدور المسند إليها في تأمين الانتخابات، وفقا للمعايير الدولية.
- مراقبة سير العملية الانتخابية.
- تشجيع الحوار بين الأطراف القمرية.
- تقديم المساعدة على المدى البعيد لتعزيز قدرات القوات القمرية وتسهيل العودة الفعلية لسلطة الحكومة المركزية إلى أنجوان.

10. في غضون ذلك، قمتُ بإيفاد مبعوثي الخاص لجزر القمر إلى الأرخبيل من 5 إلى 16 مايو 2007 للعمل على تخفيف التوتر الناجم عن الحادث الذي وقع في 2 مايو ومساعدة الأطراف القمرية على تهيئة الظروف المناسبة لحسن سير انتخابات رؤساء الجزر المتمتعة بالحكم الذاتي. أدت هذه الجهود إلى توقيع اتفاق في 11 مايو 2007 يحدد الترتيبات الانتقالية المتعلقة بانتهاء ولاية رئيس جزيرة أنجوان المتمتعة بالحكم الذاتي على أن يسري مفعول هذه الترتيبات حتى تاريخ مباشرة الرئيس المنتخب مهامه. وبموجب هذا الاتفاق، قبل العقيد باكر قرار المحكمة الدستورية الذي يقضي بانتهاء ولايته ووافق على مغادرة مقر رئاسة جزيرة أنجوان المتمتعة بالحكم الذاتي في 11 مايو 2007. فضلا عن ذلك، قبل العقيد إطلاق سراح العسكريين المعتقلين من قبل عناصر الدرك في أنجوان. وأخيرا، ينص الاتفاق على أنه سيتم حماية المرشحين في انتخابات الجزيرة في إطار خطة أمنية سيضعها الاتحاد الإفريقي.

11. غير أن الحكومة المؤقتة التي شكلها العقيد باكر لم تتقيد بأحكام الاتفاق، لاسيما تلك المتعلقة بحماية المرشحين خلال الحملة الانتخابية (الأمر الذي دفع المرشحين الثلاثة الآخرين للرئاسة الأنجوانية إلى الانسحاب من السباق) وإعادة نشر مؤسسات الاتحاد في أنجوان. فضلا عن ذلك، فلم يتم إشراك الخبير العسكري للاتحاد الإفريقي الذي تم إرساله إلى أنجوان لمساعدة السلطات الانتقالية، في تنفيذ الاتفاق. ومن جانبها، قررت حكومة الاتحاد تعليق الرحلات الجوية والبحرية مع أنجوان بشكل مؤقت وكذلك الخطوط الهاتفية للمسؤولين في أنجوان.

ثالثا - متابعة تنفيذ مقرر الاجتماع السابع والسبعين لمجلس السلم والأمن والتطورات اللاحقة للوضع

12. في بيانه الصادر في 9 مايو 2007، ناشد مجلس السلم والأمن الدول الأعضاء توفير العدد المطلوب من العسكريين والشرطيين فضلا عن الموارد المالية واللوجستية المطلوبة لنشر بعثة المساعدة الانتخابية والأمنية في جزر القمر في الوقت المناسب وضمان سيرها الفعال. فضلا عن ذلك، وجه المجلس نداء إلى شركاء الاتحاد الإفريقي لأن يقدموا المساعدة المالية واللوجستية الضرورية لتسهيل نشر بعثة المساعدة الانتخابية والأمنية في جزر القمر وضمان أداء مهامها بصورة فعالة.

13. ردا على طلب المجلس، ساهمت عدة دول أعضاء، على حسابها، في تعبئة عناصر عسكرية وشرطية ومعدات لبعثة المساعدة الانتخابية والأمنية. وعليه، ساهمت جنوب إفريقيا ب 42 عنصرا في الشرطة المدنية للبعثة، بينما أرسلت تنزانيا سرية قوامها 200 عسكري وساهم كل من السنغال والسودان بعشرة عناصر (5 عسكريين و5 شرطيين). تجدر الإشارة إلى أن السودان قد تعهد بالمساهمة بسرية عسكرية وتزويدها بالمعدات المطلوبة. ومن جهة أخرى، قدمت جامعة الدول العربية مساعدة مالية لتسهيل نشر بعثة المساعدة الانتخابية والأمنية في جزر القمر.

14. في إطار أداء مهامها، قامت بعثة المساعدة الانتخابية والأمنية بتدريب قوات الأمن القمرية التي كان من المقرر أن تشارك في تأمين الانتخابات. كما قامت البعثة بوضع نظام لتأمين الانتخابات في انغازيجا وموهيلي يشمل حراسة وحماية الأدوات الانتخابية فضلا عن حماية مراكز الاقتراع والجمعية الوطنية والمحكمة الدستورية للاتحاد. وفيما يتعلق بجزيرة أنجوان حيث سجلت أكبر الصعوبات المتعلقة بشفافية الاقتراع نظرا إلى تصرف السلطات المحلية، فإن البعثة لم تتمكن من الانتشار فيها في الوقت المناسب لتهيئة الظروف الملائمة. وكما هو مبين أعلاه، تم تأجيل الانتخابات فيها.

15. جرت عمليات التصويت للجولة الأولى من انتخابات رؤساء الجزر المتمتعة بالحكم الذاتي وفقا لما كان مقررا في ظروف وصفت بأنها مرضية في انغازيجا بفضل الترتيبات الأمنية التي اتخذتها بعثة المساعدة الانتخابية والأمنية. وفي انغازيجا، فاز محمد عبد الوهاب بالجولة الأولى بأغلبية 16,5% من أصوات الناخبين متقدما بذلك على المحامي سعيد لاريفو الذي نال 14,4% من أصوات الناخبين بينما لم ينل مزي عبد سولي الباك، الرئيس المنتهية ولايته إلا 13% من الأصوات. أما المرشحون الـ 14 الآخرون، فقد

حصلوا على نتائج لا يعتد بها. وفي موهيلي، فاز السيد محمد علي سعيد بالانتخابات بأغلبية حوالي 33% من أصوات الناخبين أمام محمد سعيد فازل، الرئيس المنتهية ولايته الذي حصل على 29,8% من الأصوات وعبد الجابر الذي نال 25% من الأصوات.

16. جرت الجولة الثانية في الجزيرتين المذكورتين بدون وقوع أي أحداث وذلك بفضل الترتيبات الأمنية التي اتخذتها بعثة المساعدة الانتخابية والأمنية. وبموجب التشريع المعمول به، خاض الجولة الثانية المرشحان المتقدمان في الجولة الأولى دون غيرهما. ووفقا للنتائج الرسمية التي أعلنت عنها المحكمة الدستورية، فإن محمد عبد الوهاب هو الذي فاز بالانتخابات في انغازيجا بأغلبية 57,05% من الأصوات المعبر عنها، بينما فاز السيد محمد علي سعيد بالانتخابات في موهيلي بأغلبية 57,95% من الأصوات المعبر عنها. تم تنصيب الرئيسان في 30 يونيو 2007 و1 يوليو 2007.

17. فيما يتعلق بجزيرة انجوان، قرر رئيس الجزيرة بموجب مرسوم صدر في 7 يونيو تأجيل الجولة الأولى من الانتخابات لمدة أسبوع وذلك بحجة غياب البيئة المناسبة لإجراء انتخابات حرة وعادلة وشفافة. وقد تم تسجيل عدد من الانتهاكات للاتفاق الموقع في 11 مايو لاسيما فيما يتعلق بحرية تنقل المرشحين المعارضين لرئيس الجزيرة المنتهية ولايته فضلا عن اختلالات خطيرة على مستوى اللجنة الانتخابية الخاصة بالجزيرة.

18. أيد المجلس، خلال اجتماعه المنعقد في 9 يونيو 2007، ملاحظة السلطات القمرية، وحث جميع الأطراف المعنية على ضبط النفس وتقديم التعاون اللازم للاتحاد الإفريقي بهدف تهيئة الظروف المناسبة لإجراء انتخابات عادلة وشفافة في جزيرة أنجوان المتمتعة بالحكم الذاتي بتاريخ 17 يونيو 2007. وفي هذا الصدد، حذر المجلس من أي محاولة من جانب سلطات أنجوان، تهدف إلى إجراء الانتخابات يوم الأحد الموافق 10 يونيو 2007، انتهاكا للمرسوم الرئاسي، وشدد على أن الاتحاد الإفريقي والمجتمع الدولي برمته لن يعترف بالنتائج التي ستمخض عن هذا الاقتراع.

19. بالرغم من المرسوم الرئاسي ومقرر مجلس السلم والأمن اللاحق والجهود التي بذلها مبعوثي الخاص الذي زار أنجوان، أجرت السلطات في أنجوان الجولة الأولى من انتخابات رئيس الجزيرة في 10 يونيو 2007، بينما تولى رجال الدرك في الجزيرة تأمين الانتخابات. وقد أعلنت اللجنة الانتخابية المحلية عن فوز الرئيس المنتهية ولايته بالجولة الأولى بأغلبية 89% من أصوات الناخبين. ويجدر بالذكر هنا أن باقي المرشحين كانوا قد انسحبوا من السباق في ظل الظروف التي أحاطت بتنظيمه. قامت السلطات في أنجوان بتنصيب العقيد باكر في 14 يونيو 2007.

20. في 18 يونيو 2007، أصدرت المحكمة الدستورية في جزر القمر قرارا يقضي بعدم الاعتراف بالانتخابات الرئاسية في جزيرة أنجوان المتمتعة بالحكم الذاتي ويأمر السلطة المختصة باستدعاء هيئة الناخبين لانتخاب رئيس الجزيرة. ومن جانب، أعربت في بيان صدر في 11 يونيو 2007، عن إدانتها القوية لقرار السلطات في جزيرة أنجوان المتمتعة بالحكم الذاتي تنظيم الانتخابات وأكدت مجددا على تصميم الاتحاد الإفريقي على

مواصلة دعم جزر القمر لتجاوز الأزمة الحالية في إطار الاحترام الدقيق للنصوص الأساسية التي تحكم سير الاتحاد.

رابعا - اجتماعات اللجنة الوزارية لبلدان المنطقة

21. خلال اجتماعه المنعقد في 9 مايو، عبر المجلس عن تقديره للجنة الوزارية لبلدان المنطقة حول جزر القمر للأنشطة التي قامت بها بتنسيق من جنوب إفريقيا، وشجعها على مواصلة جهودها، بما في ذلك إيفاد بعثة إلى جزر القمر بأسرع ما يمكن لدعم الجهود الرامية إلى تعزيز عملية المصالحة في البلاد.

22. في هذا الإطار، عقدت اللجنة الوزارية لدول المنطقة اجتماعا طارئا في 19 يونيو 2007 في كيب (جنوب إفريقيا) لبحث الوضع في الأرخبيل لاسيما الأزمة الناجمة عن قرار السلطات الأنجوانية إجراء انتخابات رئيس الجزيرة في 10 يونيو 2007. شارك في الاجتماع الذي ترأسه وزير خارجية جنوب إفريقيا بصفته ممثل البلد المنسق للجهود الإقليمية حول جزر القمر، الدول الأخرى في المنطقة وهي كينيا ومدغشقر وموريشيوس وموزمبيق وشيسل وتنزانيا، ممثلة بوزراء أو مفوضين آخرين. ومن جانبها كانت المفوضية ممثلة بوفد ترأسه مفوض السلم والأمن وضم مبعوثي الخاص لجزر القمر. وقد تمت دعوة حكومة الاتحاد إلى مخاطبة الاجتماع.

23. في البيان الذي نشر في ختام أعمال الاجتماع، أعاد الاجتماع التأكيد على موقف المجلس الرافض لنتائج "الانتخابات" في أنجوان ودعا المجتمع الدولي إلى أن يحذو حذوه. أحاط المجلس أيضا علما بقرار المحكمة الدستورية لجزر القمر الصادر في 18 يونيو 2007. وبالتالي، رأى الاجتماع أن تنصيب العقيد محمد باكر "رئيسا" لجزيرة أنجوان، شأنه في ذلك شأن جميع الخطوات التي قطعتها السلطات الأنجوانية لاحقا، يعتبر باطلا ولاغيا.

24. طالب الاجتماع السلطات في جزيرة أنجوان بأن تتخذ، على الفور وذن قيد أو شرط، التدابير التالية:

أ. التقيد بقرار المحكمة الدستورية والاعتراف الصريح بأن "الانتخابات" التي أجريت في أنجوان بتاريخ 10 مايو 2007، باطلة ولاغية.

ب. تسهيل إجراء الجولة الأولى من انتخابات رئيس جزيرة أنجوان في موعد يتم الاتفاق عليه بين كافة الأطراف المعنية، وفقا للدستور والنصوص التشريعية الانتخابية ذات الصلة، وتهيئة الظروف المناسبة لإجراء انتخابات حرة وعادلة وشفافة.

ج. تمكين بعثة المساعدة الانتخابية والأمنية في جزر القمر من الانتشار في أنجوان لتهيئة الظروف الأمنية المطلوبة لإجراء انتخابات حرة وعادلة وشفافة في أنجوان على أن تبقى عناصر الدرك في ثكناتها وتمتنع عن المشاركة في الإشراف على العملية الانتخابية.

د. تقديم المساعدة الضرورية لبعثة المساعدة الانتخابية والأمنية لتمكينها من إعداد الخطط لنزع سلاح عناصر الدرك في أنجوان ودمجها في الجيش القمري فضلا عن المساعدة على إنشاء قوة للأمن الداخلي وفقا لدستور الاتحاد وتحت إشراف الاتحاد الإفريقي.

ه. الالتزام بالعمل على إعادة بسط سلطة الاتحاد في أنجوان وتهيئة الظروف الملائمة لذلك.

25. اتفق الاجتماع على أن يعاود المجلس الاجتماع، في حال عدم احترام السلطات الأنجوانية المطالب المذكورة أعلاه، لاتخاذ كافة التدابير اللازمة، بما في ذلك مراجعة تفويض بعثة المساعدة الانتخابية والأمنية وزيادة قوامها العددي. والهدف من ذلك هو العمل على تحقيق الأهداف المشار إليها أعلاه وضمان التنفيذ الفعال للإطار المؤسسي المنصوص عليه في دستور اتحاد جزر القمر.

26. من 22 إلى 29 2007 وفي إطار متابعة بيان كيب، زار مبعوثي الخاص جزر القمر لإطلاع رئيس جزيرة أنجوان المعلن من جانب واحد على نتائج اجتماع كيب والتحضير للزيارة التي اتفقت اللجنة الوزارية على القيام بها إلى الأرخبيل. وصل وفد اللجنة الوزارية التي كانت برئاسة وزير خارجية جنوب إفريقيا وعضوية ممثلين عن باقي دول المنطقة، إلى الأرخبيل في 24 يونيو 2007 حيث أجرى مشاورات مع رئيس الاتحاد والسلطات المعلنة ذاتيا في أنجوان. وفي ختام هذه الزيارة، رأت اللجنة الوزارية أن بعض المسائل التي أثارها الطرف الأنجواني تحتاج إلى دراسة معمقة لتسهيل تنفيذ بيان كيب.

27. خلال دورته المنعقدة في أكرا من 25 إلى 29 يونيو 2007، أحيط المجلس التنفيذي علما بتطورات الوضع في أنجوان والجهود المبذولة من قبل دول المنطقة. وفي مقره EX.CL(Dec.374(XL) بشأن أوضاع النزاعات في إفريقيا، أعرب المجلس التنفيذي، فيما يتعلق بجزر القمر، عن قلقه إزاء الصعوبات الخطيرة التي تواجه عملية المصالحة ورحب بالمقررين اللذين اعتمدهما المجلس في 9 مايو و9 يونيو 2007 وبيان بلدان المنطقة الصادر في 19 يونيو 2007. شجع المجلس التنفيذي بلدان المنطقة على مواصلة وتكثيف الجهود لتمكين المجلس من معاودة الاجتماع بأسرع ما يمكن لاتخاذ القرار المطلوب بشأن جزر القمر. في هذا الصدد وفي أعقاب المشاورات التي أجريت على هامش دورة المجلس التنفيذي، اتفقت بلدان المنطقة على معاودة الاجتماع في برييتوريا (جنوب إفريقيا) يومي 8 و9 يوليو 2007.

28. كما كان مقررا، عاودت اللجنة الوزارية الاجتماع في برييتوريا يومي 8 و9 يوليو 2007. وكانت المفوضية ممثلة بوفد ترأسه مفوض السلم والأمن وضم مبعوثي الخاص لجزر القمر. سبق اجتماع اللجنة الوزارية اجتماع ل كبار موظفي بلدان المنطقة في 7 يوليو، مكن من مناقشة مختلف جوانب الأزمة الحالية في جزر القمر ورفع عدد من التوصيات إلى اللجنة وذلك بدعم من ممثلي المفوضية.

29. شكل اجتماع اللجنة الوزارية فرصة لإجراء مشاورات معمقة مع ممثلي حكومة الاتحاد وسلطات الأمر الواقع في أنجوان، اللذين تمت دعوتهم لتقديم وجهات نظرهم. وعلى

أساس هذه المشاورات وبعد التشاور بين أعضائها، توصلت اللجنة الوزارية إلى الاستنتاجات التالية:

- أ. أكدت اللجنة الوزارية على أن البيان المعتمد خلال اجتماعها المنعقد في كيب يشكل الأساس لأي تسوية للأزمة التي اندلعت في جزر القمر في أعقاب قرار السلطات الأجنبية إجراء انتخابات رئيس الجزيرة في 10 يونيو 2007 انتهاكا لمرسوم رئيس الاتحاد القاضي بتأجيل تلك الانتخابات وقرار المجلس الصادر في 9 يونيو 2007. وبالتالي ومع الأخذ في الاعتبار قرار المحكمة الدستورية لجزر القمر الصادر في 18 يونيو 2007، رأت اللجنة أن من الضرورة أن تستجيب السلطات الأجنبية للمطالب المتضمنة في بيان كيب.
- ب. في الوقت نفسه، أقرت اللجنة بأن إرساء المصالحة والاستقرار الدائمين في جزر القمر يتطلب إيجاد حلول فعالة لمشاكل الحكم التي تواجه الأرخبيل. غير أنه تم الاتفاق على عدم بحث هذه المسألة ريثما تعود الأمور في أنجوان إلى مسارها الطبيعي بإجراء انتخابات حرة وعادلة وشفافة. فضلا عن ذلك، سجلت اللجنة أن الطرفين ارتكبا أخطاء أدت إلى الأزمة الحالية في جزر القمر.
- ج. شددت اللجنة أيضا على ضرورة أن تمتثل كافة الأطراف المعنية امتثالا دقيقا لاتفاقية فومبوني الإطارية الموقعة في فبراير 2001 ولنص وروح دستور الاتحاد، معتبرة أن التقيد بهذه الصكوك يشكل عنصرا حاسما لتعزيز سيادة القانون وتهيئة مناخ الثقة بين الأطراف.
- د. فيما يتعلق بإجراء انتخابات جزيرة أنجوان المتمتعة بالحكم الذاتي، أوصت اللجنة بما يلي:

- 1) نظرا إلى الظروف الاستثنائية السائدة في أنجوان، يتعين إجراء الانتخابات (الجولتين الأولى والثانية) بما في ذلك الحملة الانتخابية بأسرع ما يمكن، على أن يتم تحديد موعد دقيق لها بعد إجراء المشاورات المطلوبة مع الأطراف القمرية المختصة.
- 2) يتعين إشراك اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة واللجنة الانتخابية الخاصة بالجزيرة على حد سواء في إجراء الانتخابات في أنجوان على أن يتم تحديد طرق إشراك هاذين الجهازين من قبل الاتحاد الإفريقي بالتشاور مع الأطراف المعنية ووفقا للنصوص السارية المفعول.
- 3) يتعين على الاتحاد الإفريقي وشركائه توفير خبراء للإشراف على سير العملية الانتخابية بأسرها. فضلا عن ذلك، يجب نشر عدد كاف من المراقبين في أنجوان فور تحديد موعد الانتخابات من قبل الاتحاد الإفريقي وبلدان المنطقة وشركاء الاتحاد الإفريقي.
- 4) يتولى الاتحاد الإفريقي تأمين الانتخابات دون غيره. وبالتالي، فإنه يتعين نشر بعثة المساعدة الانتخابية والأمنية في أنجوان فور تحديد موعد الانتخابات. ويتعين على السلطات في أنجوان تقديم التعاون اللازم للبعثة.
- 5) يتعين تعزيز بعثة المساعدة الانتخابية والأمنية لتمكينها من تهيئة بيئة مناسبة لإجراء انتخابات حرة وعادلة وشفافة.

- (6) وفقا لما اتفقت عليه اللجنة الوزارية خلال اجتماعها المنعقد في كيب، يتعين أن يبقى رجال الدرك في أنجوان في ثكناتهم ولا يجوز بأي حال من الأحوال إشراكهم في الإشراف على العملية الانتخابية.
- (7) يتعين على كافة الأطراف القمرية المعنية الالتزام باتخاذ كافة التدابير الضرورية للمساهمة في تهيئة بيئة مناسبة لإجراء انتخابات حرة وعادلة وشفافة وكذلك الامتثال الدقيق للقوانين ذات الصلة المعمول بها في جزر القمر.
- (8) يتعين على كافة الأطراف قبول نتائج الانتخابات التي سيتم إجراؤها في أنجوان وفقا للشروط المبينة أعلاه.
- (9) يتعين اتخاذ تدابير فورية لتعبئة الموارد المطلوبة لإجراء الانتخابات.

هـ. اتفقت اللجنة الوزارية على ضرورة اتخاذ التدابير، فور إجراء الانتخابات في أنجوان ووفقا للشروط المبينة أعلاه، لإيجاد حلول مناسبة لمسألة تقاسم الصلاحيات بين الاتحاد والجزر المتمتعة بالحكم الذاتي. وفي هذا الصدد، أوصت اللجنة بما يلي:

- (1) تفعيل اللجنة القمرية المشتركة حول تقاسم الصلاحيات الدستورية بين الاتحاد والجزر المتمتعة بالحكم الذاتي فور إجراء الانتخابات في أنجوان، على أن يتم تعزيزها بمشاركة ممثل للجمعية الوطنية وأن تتلقى المشورة من المحكمة الدستورية.
 - (2) مشاركة خبراء من المجتمع الدولي في أعمال اللجنة القمرية المشتركة لإسداء النصح والمشورة.
 - (3) المشاركة القوية والبناءة لأعضاء اللجنة القمرية المشتركة في أعمال اللجنة وذلك على أساس الالتزام الدقيق باتفاقية فومبوني الإطارية الموقعة في فبراير 2001 وبدستور الاتحاد نصا وروحا.
 - (4) رفع توصيات عملية حول مسألة تقاسم الصلاحيات من قبل اللجنة القمرية المشتركة، لاسيما فيما يتعلق بمركز قوات الأمن الداخلي والمؤسسات العامة والنظام القضائي. ويتعين تنفيذ هذه العملية مع الوضع في الحسبان ضرورة الإبقاء على وحدة جزر القمر وتعزيزها.
 - (5) رفع توصيات حول ترشيد الجدول الزمني الانتخابي في جزر القمر من قبل اللجنة القمرية المشتركة وذلك لخفض التكاليف المتعلقة بإجراء الانتخابات وتسهيل سيرها.
 - (6) تقديم الدعم من أجل متابعة تنفيذ الاتفاقات التي تتوصل إليها اللجنة القمرية المشتركة، بما في ذلك إصلاح القطاع الأمني، من قبل الاتحاد الإفريقي.
- و. فضلا عن مسألة تقاسم الصلاحيات، رأت اللجنة الوزارية أن الترتيبات الدستورية الحالية بحاجة إلى الترشيح، لأنها على وضعها الحالي تحتاج إلى موارد مالية وغير مالية تفوق إمكانيات جزر القمر. يجب إجراء هذه الدراسة بعد انتهاء أعمال اللجنة القمرية المشتركة وعلى أساس التقدم الذي سيتم إحرازه في إطار هذه اللجنة.

30. كلفت اللجنة الوزارية المبعوث الخاص بتقديم استنتاجاتها رسميا إلى سلطات اتحاد جزر القمر وجزيرة أنجوان المتمتعة بالحكم الذاتي ومنحت للطرفين المعنيين مهلة عشرة أيام للرد على هذه التوصيات.

خامسا - التطورات التي وقعت بعد اجتماع بريتوريا

31. بعد مرور زمن قصير على اجتماع بريتوريا، وقعت سلسلة من التطورات ذات الصلة بالمقترحات التي تقدمت بها اللجنة الوزارية. وعليه، أصدرت حكومة اتحاد جزر القمر في 12 يوليو بيانا أكدت فيه قبولها لاستنتاجات اجتماع بريتوريا وأكدت على أنها تعكس مواقف المجتمع الدولي، لاسيما عدم الاعتراف بالانتخابات التي أجريت في أنجوان. كما قررت الحكومة تخفيف القيود المفروضة على أنجوان، لاسيما فيما يتعلق بالرحلات البحرية والجوية. غير أن الحكومة أعربت عن أسفها لأن نتائج بريتوريا لم تنص على فرض عقوبات على أنجوان في حال رفضها إجراء انتخابات جديدة. وأخيرا، شددت الحكومة على أهمية اجتماعي بنك التنمية الإفريقي وصندوق النقد الدولي، المقرر عقدهما يومي 17 و18 سبتمبر في باريس وفي شهر أكتوبر المقبل في واشنطن على التوالي واللذين يربطان اتخاذ تدابير هامة لصالح جزر القمر، بما في ذلك إلغاء الديون القمرية والأهلية لمبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون بحل الأزمة في أنجوان.

32. في 20 يوليو 2007، بعثت سلطات الأمر الواقع في جزيرة أنجوان المتمتعة بالحكم الذاتي بردها على نتائج اجتماع بريتوريا إلى مكتب الاتصال للاتحاد الإفريقي في موروني حيث أكدت على أن خرق القوانين والنصوص الأساسية للاتحاد هو السبب الرئيسي للأزمة وأن إجراء انتخابات جديدة في أنجوان لا يمكن أن يشكل شرطا مسبقا لمعالجة الاختلالات في المؤسسات القمرية، ورفضت الترتيبات المتعلقة بتأمين الانتخابات في أنجوان الواردة في نتائج بريتوريا وألقت الشكوك حول شرعية المحكمة الدستورية بعد عزل رئيسها المنحدر من أنجوان واستبداله بممثل للاتحاد. وتجدر الملاحظة في هذا الصدد أن الرئيس سامبي كان قد بعث إليّ برسالة في 26 يونيو 2007 لفت فيها إلى أن المحكمة الدستورية نفسها المكونة من 5 أعضاء بدلا من 7، كما يسمح بذلك قواعد إجراءاتها، هي التي أصدرت قرار يثبت انتهاء ولاية العقيد باكر، وهو قرار التزم به الأخير.

33. من جانبه، أجرى مبعوثي الخاص زيارة إلى جزر القمر من 23 إلى 27 يوليو 2007 لتقييم الأوضاع في الأرخبيل وتلقي رد السلطات المعنية رسميا. وخلال اجتماعه الرابع والثمانين المنعقد في 23 يوليو 2007، أعرب المجلس عن تأييده الكامل لنتائج اجتماع بريتوريا ورحب بالزيارة التي قام بها مبعوثي الخاص وعبر له عن كامل ثقته وتأييده. كما عبر المجلس عن أمله في أن تفضي هذه الزيارة إلى قبول استنتاجات اجتماع بريتوريا بصورة كاملة وصريحة وإلى تنفيذها السريع والدقيق.

34. أجرى المبعوث الخاص الذي كان برفقة ممثلين عن المجتمع الدولي في موروني، مقابلة مع رئيس الاتحاد وقام بزيارة إلى أنجوان حيث التقى بسلطات الأمر الواقع في الجزيرة. وفضلا عن ذلك، أجرى المبعوث الخاص مناقشات مع رئيسي جزيرتي انغازيجا

وموهيلي المتمتعين بالحكم الذاتي ورئيس المحكمة الدستورية وأعضاء في الجمعية الوطنية واللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة.

35. أكد الرئيس سامبي من جديد وبحضور عدد من أعضاء حكومته على مواقف الاتحاد التالية على نحو ما ورد في البيان الصادر في 12 يوليو 2007:

- تعبر حكومة الاتحاد عن موافقتها الكاملة على نتائج اجتماع بريتوريا.
- تؤكد حكومة الاتحاد مجددا على إجراء اقتراح جديد على جناح السرعة يتولى تأمينه الاتحاد الإفريقي كشرط مسبق وأعربت عن استعدادها لاستئناف عملية النقاش بين الأطراف القمرية حول مسألة تقاسم الصلاحيات الدستورية بين الاتحاد والجزر المتمتعة بالحكم الذاتي، لاسيما أنجوان.
- أعربت سلطات الاتحاد عن أسفها الشديد لعدم فرض عقوبات على النظام الحالي في أنجوان رغم رفضها الالتزام بتوصيات كيب وبريتوريا والمجتمع الدولي بأسره.
- أكدت سلطات الاتحاد بقوة على الفرصة الأخيرة الممنوحة لجزر القمر من قبل بنك التنمية الإفريقي وصندوق النقد الدولي اللذين سيجتمعان يومي 17 و18 سبتمبر في باريس وفي شهر أكتوبر 2007 في واشنطن على التوالي. وتطالب المؤسساتان بحل الأزمة في أنجوان كشرط لإلغاء ديون جزر القمر والأهلية لمبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون.
- لن تتردد حكومة الاتحاد في تحمل مسؤولياتها إذا لم يتخذ الاتحاد الإفريقي والمجتمع الدولي على الفور التدابير الضرورية لكسر المأزق الناجم عن رفض أنجوان قبول نتائج اجتماع بريتوريا.

36. عبر كل من رئيسي جزيرتي انغازيجا وموهيلي المتمتعين بالحكم الذاتي ورئيس المحكمة الدستورية وأعضاء الجمعية الوطنية واللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة عن تأييده الكامل لموقف رئيس الاتحاد.

37. خلال اللقاءات التي أجراها الوفد مع عبد مادي رئيس الوفد الأنجواني إلى اجتماع بريتوريا والعقيد باكر بالتوالي، أكدوا المسئولان مجددا على موقفهما الوارد في البيان الصادر في 20 يوليو 2007:

- إن مسؤولية الأزمة ملقاة على عاتق حكومة الاتحاد التي خرقت دستور البلاد والقوانين الأساسية للجزر المتمتعة بالحكم الذاتي، لاسيما أنجوان.
- إن منهج الخروج من الأزمة، الذي اقترحه اجتماع اللجنة الوزارية غير مقبول. كما رفض العقيد باكر الإطار الذي اقترحه اجتماع بريتوريا لحل الأزمة الأنجوانية واقترح معاودة التفاوض بشأن كافة عناصر الأزمة القمرية.
- إن استئناف الانتخابات في أنجول لا يمكن أن يعتبر، بأي حال من الأحوال، شرطا مسبقا لمعالجة المسائل المتعلقة بتقاسم الصلاحيات بين الكيانات القمرية

فضلا عن إنشاء لجنة تحقيق دولية بهدف تحديد مسؤوليات البعض والبعض الآخر في الأزمة الحالية وبحث الترتيبات الدستورية.

- إن أي انتخابات جديدة في أنجوان، إذا ما أجريت، يجب أن تسيّر وفقا لترتيبات أمنية مشابهة لتلك التي تم تنفيذها خلال الانتخابات التي جرت في جزيرتي انغازيجا وموهيلي وأن تقود إلى استئناف الانتخابات الرئاسية في هاتين الجزيرتين.
- لا يمكن على الإطلاق قبول الترتيبات الخاصة بتأمين الانتخابات في أنجوان من قبل الاتحاد الإفريقي وحده وبقاء رجال الدرك في تكنااتهم.

38. توجت زيارة المبعوث الخاص إلى القمر ببيان صحفي لاحظ فيه ممثلو المجتمع المدني في موروني مع الارتياح أن موقف حكومة الاتحاد مطابق لنتائج اجتماع بريتوريا. وبالمقابل، رأى ممثلو المجتمع الدولي أن مقترحات سلطات أنجوان غير مقبولة وتسوية وأكدوا من جديد أن الانتخابات التي أجريت في أنجوان بتاريخ 10 يونيو 2007 باطلة ولاغية، مشددين على أن إجراء انتخابات حرة وعادلة وشفافة يتولى تأمينها الاتحاد الإفريقي يعتبر مرحلة لا بد منها لحل الأزمة القمرية. وبالتالي، دعوا سلطات الأمر الواقع في أنجوان إلى التقيد على الفور وبدون شروط بنتائج بريتوريا.

سادسا - الملاحظات

39. إن الأزمة القمرية مدرجة في جدول أعمال منظمنا القارية (منظمة الوحدة الإفريقي أولا ثم الاتحاد الإفريقي) منذ أكثر من عشر سنوات. وفور اندلاع الأزمة الانفصالية في أنجوان في أغسطس 1997، شاركت منظمة الوحدة الإفريقية في الجهود الرامية إلى إيجاد تسوية تأخذ في الاعتبار التطلعات الشرعية للجزر، لاسيما فيما يتعلق بالحكم الذاتي الذي تحتاج إليه لإدارة شؤونها الداخلية مع الإبقاء على وحدة وسلامة أراضي الأرخبيل.

40. في البداية، أدت الجهود المبذولة إلى عقد مؤتمر الجزر القمرية في ديسمبر 1997 بأديس أبابا أعقبه مؤتمر أنتاناناريفو في أبريل 1999، الذي مكن من التوصل إلى اتفاق حاول إيجاد توازن صعب بين تطالع الجزر إلى الحكم الذاتي والاحتفاظ بوحدة جزر القمر. ولسوء الحظ، لم يحظ الاتفاق برضا جزيرة أنجوان التي كانت قد طلبت مهلة إضافية لإبداء موقفها. وفي غضون ذلك، وقع انقلاب عسكري في موروني تسبب في تفويض العملية التي كانت منظمة الوحدة الإفريقية قد أطلقتها، وأضفى بعدا مؤسسيا على الأزمة الانفصالية.

41. بالرغم من الصعوبات التي تمت مواجهتها، فقد كثفت منظمة الوحدة الإفريقية من جهودها التي أدت إلى توقيع اتفاقية فومبوني الإطارية في فبراير 2001، التي تم بموجبها إنشاء كيان قمري جديد. وعلى أساس هذه الاتفاقية، تم تحرير الدستور الحالي لاتحاد القمر وإنشاء إطار مؤسسي جديد على مستوى البلاد يمنح صلاحيات واسعة للجزر.

42. غير أن تنفيذ الاتفاقية واجه صعوبات خطيرة تتعلق بفقدان الثقة بين السلطات المركزية وسلطات جزيرة أنجوان. وفي ديسمبر 2003، تم توقيع اتفاقية بيت السلام حول الترتيبات الانتقالية في جزر القمر برعاية من جنوب إفريقيا بصفتها المنسقة الإقليمية وتسهيل من منظمة الوحدة الإفريقية.

43. شهدت الفترة التي أعقبت توقيع هذه الاتفاقية بعض التقدم في عملية المصالحة في جزر القمر حيث تم انتخاب العقيد أزالى أوصوماني رئيسا جديدا للاتحاد وكذلك رؤساء السلطات التنفيذية للجزر فضلا عن إنشاء مختلف المؤسسات المنصوص عليها في دستور الاتحاد. في عام 2006 وفي إطار الرئاسة الدورية المنصوص عليها في دستور الاتحاد، تم انتخاب أحمد عبد الله صامبي المنحدر من أنجوان رئيسا للاتحاد.

44. غير أنه فيما يتعلق بالمسألة الأساسية الخاصة بعودة أنجوان إلى الاتحاد وإعادة بسط سلطة الدولة في هذه الجزيرة، لم يتم إحراز تقدم يذكر. وقد عملت سلطات أنجوان دوما على الإبقاء على الوضع الراهن واستقلال الأمر الذي تتمتع به. إن انتماء الجزيرة إلى الاتحاد أصبح شكليا حيث إنها لا تزال تحتفظ بقوة ديك مجهزة بما يفوق احتياجات مهام الأمن الداخلي المسندة إليها. وفيما لم يعد للجيش القمري أي وجود في الجزيرة، فإن حكومة الاتحاد لا تمارس أي مراقبة على الإيرادات التي يتم تحصيلها على مستوى الجزيرة التي لا تدفع لميزانية الاتحاد سوى المبلغ الذي تحدده بنفسها. وبالجمل، فإن النزعة الانفصالية في أنجوان لا تزال قوية.

45. كما هو مبين أعلاه، فإن منظمة الوحدة الإفريقية/الاتحاد الإفريقي ما فتئت خلال العشر سنوات الماضية تبذل الجهود من أجل تشجيع المصالحة في الأرخبيل ومساعدة جزر القمر على استعادة الاستقرار. وإضافة إلى الجهود الدبلوماسية التي بذلها في المنطقة المبعوثون الخاصون المتعاقبون لمنظمة الوحدة الإفريقية/الاتحاد الإفريقي وبلدان المنطقة، بما في ذلك مؤتمرات المصالحة العديدة التي تم عقدها، فقد تم منذ عام 1997 نشر ست بعثات لدعم السلام في جزر القمر: بعثة منظمة الوحدة الإفريقية الأولى في جزر القمر من نوفمبر 1997 إلى مايو 1999؛ بعثة منظمة الوحدة الإفريقية الثانية في جزر القمر، من ديسمبر 2001 إلى فبراير 2002؛ بعثة منظمة الوحدة الإفريقية الثالثة في جزر القمر، من مارس إلى مايو 2002؛ بعثة منظمة الوحدة الإفريقية الرابعة في جزر القمر، من مارس إلى مايو 2004؛ بعثة المساعدة الانتخابية والأمنية للاتحاد الإفريقي في جزر القمر، من أبريل إلى مايو 2006؛ بعثة المساعدة الانتخابية والأمنية في جزر القمر، منذ مايو 2007. إن هذه البعثات كانت مختلفة من حيث عدد أفرادها الذي تراوح بين عشرات الأفراد وأكثر من ألف ومن حيث التفويض: تعزيز الثقة بين الأطراف؛ المساعدة الأمنية والانتخابية؛ جمع الأسلحة وغير ذلك. وفضلا عن ذلك، ساعدت منظمة الوحدة الإفريقية على تعبئة المجتمع الدولي لدعم الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي في جزر القمر، بما في ذلك عبر تنظيم مائدة مستديرة للمانحين لصالح جزر القمر في ديسمبر 2005.

46. غير أنه لا بد من ملاحظة أن كافة هذه الجهود التي تم بذلها بدعم متواصل من شركاء الاتحاد الإفريقي/منظمة الوحدة الإفريقية (جامعة الدول العربية والمنظمة الدولية للفرانكوفونية والاتحاد الأوروبي ولجنة المحيط الهندي والأمم المتحدة) لم تلق أدنا صاغية

من سلطات جزيرة أنجوان التي اختارت الإبقاء على موقف رافض للتعاون بدلا من سلوك الطرق الممكنة للخروج نهائيا من الأزمة، مما قد يقوض التقدم الهام المحرز على درب المصالحة الوطنية في جزر القمر. كما أن الاحتمال قائم بشأن أن تتخذ النزعات الانفصالية الكامنة في انغازيجا أبعادا أكثر إثارة للقلق وما يمكن أن يترتب على ذلك من انعكاسات على وحدة واستقرار الأرخيبيل.

47. من الأهمية بمكان التأكيد على أن من واجب الاتحاد الإفريقي والدول الأعضاء تقديم الدعم للحكومة الشرعية لجزر القمر والتضامن معها في جهودها الرامية إلى بسط كامل سلطتها على كامل أراضيها الوطنية وإعادة جزيرة أنجوان المتمتعة بالحكم الذاتي إلى العملية المؤسسية لجزر القمر. وفي هاذ الصدد، يجدر التذكير بتوصيات اجتماع اللجنة الوزارية في كيب، الذي كان قد طالب السلطات الأنجوانية بالتنفيذ الفوري وغير المشروط للإجراءات الانتقالية، لاسيما إجراء انتخابات جديدة وديموقراطية يتولى الاتحاد الإفريقي تأمينها؛ ونشر بعثة المساعدة الانتخابية والأمنية؛ وبقاء رجال الدرك الأنجواني في ثكناتهم ونزع أسلحتهم؛ وإعادة بسط سلطة الاتحاد في أنجوان؛ وتهيئة الظروف المناسبة لتنفيذ هذه التوصيات. ويجدر بالذكر أيضا أن اللجنة الوزارية قد اتفقت على أن يعاود المجلس الاجتماع، في حال عدم احترام السلطات الأنجوانية المطالب المذكورة أعلاه، لاتخاذ كافة التدابير اللازمة، بما في ذلك مراجعة تفوض بعثة المساعدة الانتخابية والأمنية وزيادة قوامها العددي.

48. أود مرة أخرى أن أعبر عن تقديري لبلدان المنطقة لتفانيها ولما تبذله من جهود متواصلة لتشجيع المصالحة والاستقرار في جزر القمر. أود، على وجه الخصوص، أن أكرر الإعراب عن امتناني لجنوب إفريقيا لما تبديه من التزام لا يتزعزع وما تقدمه من تضحيات.

African Union Commission (AUC)

PAPS Digital Repository

<https://papsrepository.africa-union.org/>

PSC Outcomes

Communiqués

2007-08-13

Communiqué of the 87th Meeting of the Peace and Security Council of the African Union Held on 13 August 2007, Addis Ababa, Ethiopia.

Peace and Security Council

African Union Commission

<https://papsrepository.africa-union.org/handle/123456789/1211>

Downloaded from PAPS Digital Repository, Department of Political Affairs, Peace and Security (PAPS)